

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٧٣**

الأربعاء، ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد روغوندا	(أوغندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	بوركينا فاسو	السيد سومداه
	تركيا	السيد قرمان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو تسن من
	فرنسا	السيد لاكروا
	فييت نام	السيد لو ليونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد غييرمت
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف
	اليابان	السيد تاكاسو

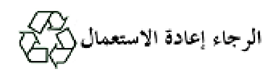
جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2009/373)

09-43001 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2009/373)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل الصومال، يطلب فيها دعوته للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد عمر (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد محمد عبد الله عمر، وزير خارجية الصومال.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد رمضان لعمامرة، مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد لعمامرة إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

تقرر ذلك.

أدعو السيد ولد عبد الله إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/373، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد أحمد ولد عبد الله، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ولد عبد الله (تكلم بالإنكليزية): أشعر بالامتنان لهذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس.

لئن كانت الحالة ما زالت هشة، إلا أن هناك تطورات إيجابية في الصومال. وكما أبلغت المجلس سابقا، فإنه يجري تنفيذ نموذج جديد. وعلى الرغم من القيود المتعددة، فإن الحكومة تقاوم وتصد محاولات عديدة للإطاحة بها والاستيلاء على السلطة بالقوة على نحو غير مشروع. وهي تتغلب أيضا على مخلفات عقدين من التشكك بشأن الصومال.

وأعتقد أننا نقف اليوم أمام نقطة تحول. ومن الواضح أن السكان وزعماءهم التقليديين يرفضون العنف ومن يقفون وراءه. ولذلك، فإن دعم المجتمع الدولي أمر أكثر أهمية في هذا الوقت.

وفي ذلك السياق، أود أن أقر مرة أخرى بالدعم الاستثنائي الذي قدمته الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية، وفريق الاتصال، بما في ذلك الولايات المتحدة والنرويج، وأطراف كثيرة أخرى، لا سيما المنظمة دون الإقليمية – الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. فقد سارعت لتقديم مساعدة حاسمة الأهمية في الميدان، على النحو الذي تم التعهد به في مؤتمر بروكسل في نيسان/أبريل، الذي حضره الأمين العام. ولتيسير هذه العملية، استعانت الحكومة الصومالية بخدمات شركة دولية للمحاسبات لكفالة الشفافية.

وقد أحرزت الحكومة تقدما هاما في تدريب قوات أمنها وتجهيزها وتسديد رواتب أفرادها. غير أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود، لا سيما في مجال التنسيق والتنظيم. وفي الوقت ذاته، نحرز تقدما في العملية السياسية. ولا يزال اتفاق جيبوتي، الموقع في آب/أغسطس من العام الماضي، مفتوحا أمام من يريدون تناول الحالة في الصومال بالوسائل السلمية. وتم التوقيع مؤخرا على اتفاق هام بين الحكومة وجماعة ”أهل السنة والجماعة“ التي تحظى بقدر كبير من الاحترام، وأثمر الاتفاق بعض النتائج فعلا. كما تم إدماج بعض العناصر من إحدى جماعات المعارضة، وأصبح أحد قادتها نائب وزير. وينبغي أن تستمر سياسة الباب المفتوح تلك.

وأفهم أن الحكومة سترحب بالأعضاء المنتمين حاليا للمعارضة، سواء كانوا قادة أو أفراد القواعد الشعبية في جماعاتها. وينبغي أن يناقش أبناء الصومال مسألة السلام فيما بينهم وفي بلدهم. وسيهدر الذين لم ينضموا إلى عملية السلام فرصة للإسهام في إعادة بناء البلد. ومكتبي على استعداد لتقديم المساعدة في مواصلة المناقشة فيما بين أبناء الصومال.

وقد حان الوقت للتركيز على احتياجات المواطنين العاديين في الصومال المحرومين من الأغذية للتخفيف من وطأة جوعهم والحماية من الخوف. ومعاناتهم ينبغي أن تقع في صلب اهتمام جميع الوطنيين الصوماليين وأن تكون الشغل الشاغل للمجتمع الدولي. فبلدهم أخذ رهينة من جانب جماعة صغيرة لا تهتم سوى بتحقيق فوائد آنية. وأصبح انعدام الأمن مصدرا للدخل والسلطة.

وقد عانى أبناء الصومال أكثر مما ينبغي. وشهدوا قتل وتشويه أحبائهم. وأجبروا على الخروج من ديارهم مرارا وتكرارا، وعانوا من انتهاكات لا تحصى لحقوق الإنسان. ويجب إنهاء معاناتهم إذا أريد لهم أن يعيشوا حياة طبيعية، مثلهم مثل شعوب العديد من البلدان الأفريقية الأخرى.

وفي هذا السياق، أدين اختطاف جميع الصوماليين والأجانب الأبرياء المحتجزين للحصول على فدية. وأدعو إلى الإفراج عنهم بدون شروط. وأناشد جميع من بإمكانهم تقديم المساعدة المباشرة أو غير المباشرة، من الصوماليين وغير الصوماليين على السواء، أن يفعلوا ذلك عبر الهاتف والبريد الإلكتروني وجميع الوسائل الأخرى للاتصال بغية المساعدة في تحرير الرهائن التعساء. ومن المستحيل تخيل كيف يمكن لمثل هذه الأعمال اللاإنسانية أن تساعد الصوماليين أو تسهم في تحسين صورة الصومال بأي شكل من الأشكال. وبالمثل، أندد بنهب مكاتب الأمم المتحدة في جنوب وسط الصومال، فضلا عن الجهود الرامية إلى إخراس وسائط الإعلام من خلال تخويف الصحفيين وابتزازهم وقتلهم على نحو مستهدف.

ويجب تناول مسألة العدالة بشكل جاد. وينبغي أن تظل مكافحة الإفلات من العقاب ومختلف أشكال الاعتداء على المدنيين في صدارة جدول الأعمال. وفي هذا الصدد،

ينبغي أن يساعد المجتمع الدولي الصوماليين على اتخاذ القرار بشأن تحديد سبل المضي قدما. ولهذا السبب، ينظم مكتبي اجتماعا بشأن تلك المسألة في منتصف الشهر القادم. وعلاوة على ذلك، يعمل فريق الرصد المتمركز في نيروبي بفعالية، محاولا تحديد هوية من قد تفرض عليهم الجزاءات.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أن الإخفاقات الماضية يجب ألا تثنينا عن اتخاذ إجراء في المستقبل لتعزيز الاستقرار. فعلى الأجلين القصير والمتوسط، هناك خطوات ملموسة يمكن أن يتخذها المجلس.

أولا، على الرغم مما اتخذته الحكومة من خطوات هامة، فإنها لا تزال بحاجة إلى دعم فوري، على الصعيدين السياسي والمالي، لتحسين الحالة. كما تحتاج السلطات في بونتلاند وأرض الصومال إلى موارد لكفالة استمرار الاستقرار.

ثانيا، يجب تقديم دعم فوري وملموس إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. فقد أبدت قوات الاتحاد الأفريقي شجاعة وتفانيا ملحوظين، تضامنا مع الشعب الصومالي. وهي تستحق المساندة من جميع أعضاء المجلس.

ثالثا، سيكون من المجدي للغاية تقديم الدعم إلى المنظمة دون الإقليمية – الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، فيما يتخذانه من قرارات بشأن الصومال. وبالنظر إلى قرب موقع الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من الصومال ودرايتها واهتمامها به، ينبغي تشجيعها على الاضطلاع بدور ريادي بشأن المسائل المتعلقة بالصومال.

رابعا، لقد حان الوقت لكي تبدي الأمم المتحدة جديتها بشأن الانتقال إلى الصومال. فتواجدنا المؤقت في نيروبي دام ١٥ سنة، وهي مدة طويلة أكثر مما ينبغي. ولن نتمكن من العمل بفعالية على إحلال السلام مع أبناء الصومال وتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة، إلا إذا اقتربنا من ضحايا المجاعة والعنف والانتهاكات العديدة. ويجب أن ينتقل مكتبي إلى مقديشو، مع وكالات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، بما في ذلك الوكالات الإنسانية، والدبلوماسيين والمنظمات غير الحكومية المعنية. وإنشاء منطقة خضراء، على غرار المناطق الخضراء الموجودة في أماكن أخرى، سييسر هذه العملية.

خامسا، يجب أن نستمر في توفير الدعم لمكافحة أعمال القرصنة. فقد شكل التواجد البحري الدولي دليلا ملحوظا على التضامن مع أبناء الصومال من جانب عدد كبير من الدول، وأثبت فعاليته. وينبغي أن يستمر التواجد البحري، مع تقديم الدعم لإنشاء قوة صومالية لخفر السواحل. وفي الوقت ذاته، فإن مسألة مواجهة المشاكل القائمة في البر، لا سيما مسألة بطالة الشباب، يجب تناولها على وجه الاستعجال.

والواقع أن الصومال حالة صعبة للغاية، وهذا أقل ما يمكن أن نقول عنه. غير أن التحديات تظهر على الدوام وينبغي ألا تكون سببا للتقاعس. وينبغي ألا يتنصل المجتمع الدولي أبدا من أداء واجبه تجاه شعب الصومال. ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراء فعال الآن،، وإن لم نفعل ذلك الآن، متى سنفعله؟ وإذا لم يتخذ المجلس إجراء، فمن سيفعل ذلك؟ ونعلم علم اليقين أن كل ما يلزم لانتصار الشر هو تقاعس الرجال الأخيار.

والشعوب في جميع أنحاء العالم تتوق إلى السلام والأمن والكرامة. وشعب الصومال ليس استثناء. فقد حرم من هذا التطلع المتواضع لأكثر من ٢٠ سنة. وشكلت الزيارة التي قام بها مجلس الأمن إلى جيبوتي في العام الماضي دعما هائلا للمنطقة. وإذا كان بمقدور المجلس أن يساعد على استعادة الاستقرار في الصومال، فإن ذلك سيقطع شوطا

جبارا صوب زيادة تحسين سمعة الأمم المتحدة في أفريقيا. ويبدو لي أن الوقت قد حان للعمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ولد عبد الله على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لعمامرة.

السيد لعمامرة (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بالشكر لكم، سيدي، ولأعضاء المجلس الآخرين على إتاحة هذه الفرصة لي لإحاطة المجلس علما بتقييم مفوضية الاتحاد الأفريقي للحالة في الصومال وآفاقها. وأقدر بشكل خاص شرف الاشتراك في نظر مجلس الأمن في هذا البند تحت رئاستكم، سيدي. إن التزامكم الشخصي ومساهمة أوغندا القيّمة في تحقيق السلام والمصالحة في الصومال محل تقدير وإشادة هنا وفي كل مكان.

إن الحالة في الصومال صعبة ومتقلبة، لكنها ليست ميئوسا منها ولا مستعصية. وعلى مدار الأشهر القليلة منذ تشكلت حكومة الوحدة الوطنية، برئاسة الرئيس شيخ أحمد شريف، وبدأت العمل، شهدنا تحسنا ملحوظا في إدارة البلد. يعكس هذا التحسن توجها نحو الشفافية والشمول وتلبية تطلعات شعب أرهقته بالتأكيد سنوات بدون دولة والعمليات القتالية بين الإخوة.

لقد اضطلعت المؤسسات الاتحادية الانتقالية، التي تمثل حركات سياسية واسعة، بالعمل في الصومال لتهيئة قوة دافعة إيجابية باتجاه حل للأزمة. لكن القوى المناهضة للسلام داخل وخارج الصومال ضاعفت محاولاتها العنيفة لتدمير انجازات السلام وعمليات المصالحة الوطنية، التي تدعمها أفريقيا والمجتمع الدولي بأسره باعتبارها فرصة ثمينة للصومال. وتعمل تلك القوى بلا كلل لتضمن أن يظل الصومال مرتبطا لا محالة بالإرهاب والقرصنة وانعدام الاستقرار والتهديد لنفسه ولجيرانه القربى وغير القربى.

اتخذ مجلسا هيئتي الاتحاد الأفريقي، وهما مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس السلم والأمن، مواقف ذات توجه عملي تتماشى مع التوصيات التي قدمها الزعماء السياسيين للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وأكدا على هذه المواقف مرة أخرى. وهذه المواقف والتوصيات معروفة جيدا للمجلس ولن أكررها هنا. لكنني، أود توضيح ثلاثة أفكار رئيسية أشعر أنه ينبغي أن ينظر إليها المجتمع الدولي باعتبارها أساسية، على فرض أن الفشل في الصومال ليس خيارا وأن الآن أكثر من أي وقت مضى هو وقت الجرأة وزيادة الالتزام.

أولا، تضمن المخاطر الاستراتيجية للحالة، من حيث أثرها المباشر على السلم والأمن الدوليين، عدم إمكان الاستهانة بالصراع الصومالي باعتباره حربا أهلية بسيطة يذكيها استياء عام حيال سوء توزيع السلطة والثروة في البلد. لقد أصبح الصومال مصدرا لانعدام الأمن على المستوى الإقليمي وأبعد من ذلك.

ثانيا، إن الزيادة في أعمال العنف المسلح ضد المؤسسات الاتحادية الانتقالية وقوة الأمن الوطنية الوليدة والشرطة الصومالية في مقديشو، منذ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩، لا تهدف إلى تغيير الحكومة بشكل غير دستوري فحسب، لكن أيضا لجعل الصومال بقعة اضطرابات دائمة وقاعدة عمليات لأنشطة المتطرفين التي تتحدى المنطقة والعالم بأسره.

ثالثا، إن الكفاح الذي تخوضه الحكومة الصومالية والقوات التي تدعم الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد، في دفاع مشروع عن النفس، من ناحية، والعمل بهدف تحقيق الاستقرار الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، من ناحية أخرى، يشكلان معا جبهة مقاومة متسقة في مواجهة تهديد عالمي ويساعدان في دحره.

وإذ نأخذ هذه الاعتبارات في الحسبان، نشعر أن الترتيب الطبيعي للأمور التي يتعين على المجتمع الدولي، الذي

احتشد تضامنا وتواجهه التحديات التي تمثلها القوى المناهضة للسلام في الصومال لقيمه الأساسية، أن يتخذ وينفذ إجراءات جريئة وإبداعية. فإلى جانب التعزيز الجاري لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والتعبئة السريعة لقوة الأمن الوطنية الصومالية، من المهم ألا يكون المجال الجوي للصومال ومياهه الإقليمية مفتوحين للمرور الحر للأسلحة والذخائر والمقاتلين الأجانب.

ومن المهم بنفس القدر ألا يكون الكفاح فحسب حيثما تأخذ القوى المناهضة للسلام المبادرة، وفي هذه الحالة العاصمة، مقديشو، التي تخلى تدريجيا من سكانها المدنيين. ينبغي أن تمتد سلطة الدولة وحكومة الرئيس أحمد تدريجيا إلى مناطق أخرى من البلد، بدءا بتلك التي لها سمات مميزة من الناحية العملية والاستراتيجية، وبالتأكيد من الناحية الروحية والرمزية أيضا.

يطور الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة شراكة دائمة في الصومال تمثل خطوة نوعية إلى الأمام صوب تصميم عمليات حفظ سلام، يحدد هدفها شكلها وتكوينها. ونشر كتيبة سادسة، من بوروندي، بمساعدة جوية جزائرية، وإنشاء آلية دعم لوجستي تابعة للأمم المتحدة تطوران مشجعان.

وبذلك تتهيأ الظروف تدريجيا لتمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع مباشرة بالنصيب الأكبر من المسؤوليات التي تقع بطبيعة الحال على عاتقها في إطار التأكيد على وجود المجتمع الدولي في الصومال، بما في ذلك تولي الأعباء من بعثة الاتحاد الأفريقي كاملة التشغيل. ومن هذا المنطلق، سيكون رفع مستوى وفعالية تمثيل المؤسسات الإقليمية والدولية في الصومال خطوة في وقتها في الاتجاه الصحيح.

والاتحاد الأفريقي، الذي يرحب بالعمل الواعد الذي يقوم به في الصومال مع الأمم المتحدة والفريق الذي يترأسه الممثل الخاص، ولد عبد الله، مع إدارة الدعم الميداني فضلا عن المساعدة القيِّمة للشركاء الدوليين، يعرب عن أمله في أن يتوج هذا الكفاح من أجل السلام بالنجاح الذي يستحقه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لعمامرة على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير خارجية الصومال.

السيد عمر (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة بشأن الصومال. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة للإشادة بالأمين العام وصديقي العزيز السيد ولد عبد الله على كل الجهود والطاقة التي أضفاها، وعلى قيادته خلال العامين الماضيين وأكثر. وأود أن أتوجه بالشكر والثناء أيضا على وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الوقوف مع الشعب الصومالي، جنبا إلى جنب، باستمرار.

غير أنه، حسبما قيل، وهو ما نتفق عليه جميعا، فإن قضايا الصومال ومشاكله يتعين أن يحلها الصوماليون. والمسؤولية لا تقع على عاتق الحكومة فحسب ولكن أيضا على عاتق الصوماليين أينما كانوا. لقد جاء المجتمع الدولي لمساعدتنا ونحن نقدر ذلك. وأعتقد أننا نضطلع الآن بمهام بلدنا والمسؤولية عن احتياجاته.

ونعتقد أن من الواضح أيضا أن الشعب الصومالي والمجتمع الدولي توصلا إلى قرار مفاده أن إعادة اختراع العجلة باستمرار في المؤتمرات المتكررة التي عقدت في الماضي توقفت الآن. وقد آن الأوان لإعادة بناء قاعدة مؤسسية ودولة قائمة بوظائفها تحقق الاستقرار في الصومال. وأعتقد أن ذلك قرار مهم جدا. ونحن نتفق في الرأي الآن، بصورة مشتركة، على ضرورة نجاح ذلك وتنفيذه ليتسنى إعادة بناء

الدولة على النحو السليم وليتمكن الصومال من أن يتبوأ مكانه في المجتمع الدولي.

وكما قيل، فإن التزامنا بالسلام والمصالحة على الصعيد السياسي ليس مؤقتا ولا محدودا بأية صورة. وسنظل منفتحين وراغبين ومستعدين لأن تضم عملية سلام جيبوتي أي وكل طرف يوافق على استعادة سيادة القانون ولديه استعداد للجلوس إلى طاولة المفاوضات للتداول وإيجاد سبيل للمضي قدما. وأعتقد، كما قال صديقي العزيز السفير ولد عبد الله، إن الدليل على ذلك هو الاتفاق الأخير مع حركة أهل السنة والجماعة بوصفها شريكا جديدا في إعادة بناء الصومال.

وتُبذل جهود مماثلة داخل البلد وكذلك في أوساط المغتربين الصوماليين في أنحاء العالم. وذلك الحوار مستمر وسيتم الإبقاء عليه ومواصلته. ونحن ملتزمون بالسلام والمصالحة بوصفها عملية مستمرة بدون حدود زمنية.

وعلى الصعيد الدولي، فإننا ممتنون جدا لدعم الاتحاد الأفريقي وموقفه ولمؤتمر القمة المعقود في ليبيا مؤخرا والذي أخذ احتياجات الصومال السياسية والدبلوماسية والعسكرية والمالية في الاعتبار بصورة كاملة. ونحن ممتنون أيضا لإقرار مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي للاقتراحات التي طرحتها عليه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وحكومة الصومال. وتلا ذلك اجتماع وزاري للهيئة خلص مرة أخرى إلى أنه يتعين علينا في الهيئة العمل على المستوى دون الإقليمي، وذلك إلى جانب إجراءات مجلس الأمن والأمم المتحدة. واعتمدت الهيئة الآن أيضا مقررات وقرارات تفرض جزاءات محلية على أساس دون إقليمي للتصدي لمسألة الأفراد والكيانات الموجودين في بلدان الهيئة والذين يفسدون عملية السلام.

ولكن ما أصبح واضحا على الصعيد العسكري هو أن الهدف خلال الشهرين المنقضيين كان الإطاحة بالحكومة، والذي كان أساس الهجوم الأولي الذي وقع في نيسان/أبريل. وقد فقد ذلك المشروع لحركتي الشباب وحزب الإسلام قوته الدافعة الآن. وقد خلصنا نحن وهم الآن إلى أن مشروع الاستيلاء على السلطة والإطاحة بالحكومة لا يمكن أن يؤتي ثماره ولن يؤتي ثماره. ولن ينجح كعملية عسكرية. وأسفر ذلك عن تغيير في التكتيكات، وهو ما رأيناه بداية في عمليات احتجاز رهائن والتي لم تحدث في مقديشو فحسب ولكن أيضا في المنطقة الحدودية الشمالية في كينيا، وكذلك آثار إساءة استعمال مؤسسات ومرافق الأمم المتحدة ذاتها. وعلاوة على ذلك، نتوقع تنفيذ مشروع موسع للتفجيرات الانتحارية كتكتيك آخر للإرهاب في سعيه لزعزعة استقرار حكومة الصومال وكذلك المجتمع الدولي الذي يأتي لمساعدة الصومال.

وختاما، فإن طلبنا من المجلس هو أن ينظر إلى الصومال في السياق دون الإقليمي. فالمنطقة دون الإقليمية بأسرها تعيش في دورة حرب منذ ٥٠ عاما، من السودان إلى إريتريا وإثيوبيا والصومال. وعانى شعبنا على مدار ٥٠ عاما من حروب أهلية وحروب بين الدول، وذلك منذ الخمسينيات أو أوائل الستينيات من القرن الماضي. ونعتقد أن الصومال عامل رئيسي للاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. والسلام الذي ننشده والذي نعتقد أن المجلس ينشده لا يقتصر على الصومال وحده. فالسلام الذي نريده هو سلام المنطقة دون الإقليمية؛ والاستقرار في الصومال حجر زاوية لذلك السلام. وما يحدث في الصومال سيكون له أثر على البلدان المجاورة.

ولذلك، فإن المشروع والشراكة اللذين تأسسا بين المجتمع الدولي والصومال حكومة وشعبا يجب أن ينجحا، لأن الآثار تتجاوز حدود الصومال بكثير. وأعتقد أن الدليل على ذلك هو القرصنة التي عانينا منها في السنوات القليلة الماضية. ولذلك، فإننا نطلب مساعدة المجلس ودعمه. وتتمثل

المسألة الحاسمة الآن في القوى الخارجية ذات المصالح التي ترغب في إطالة أمد الحرب في الصومال واستمرارها. وأعتقد أن الصوماليين متفقون على أنه يمكننا تحقيق السلام والمصالحة إذا تمكنا من التغلب على مسألة التدخل الخارجي والقوى الخارجية ذات المصالح التي ترغب في إطالة أمد الحرب. وأعد المجلس بأن تتمكن الحكومة من إيجاد عملية للسلام والمصالحة يمكن إتمامها بين الصوماليين إذا أتيحت لنا الفرصة وأمكن إغلاق الباب الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كواري (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نحن ممتنون لوزير الخارجية عمر والممثل الخاص للأمين العام ولد عبد الله والمفوض لعمامرة للإحاطات الإعلامية التي قدموها هذا الصباح.

إنه أمر صائب أن يُبقي مجلس الأمن تركيزه منصبا على الحالة في الصومال. فكما قلنا في السابق، يشكل انعدام الاستقرار هناك تهديدا واضحا للسلم والأمن في المنطقة وما وراءها. ولا تزال أعمال العنف المتواصلة تتسبب بمعاناة بالغة لا داعي لها لشعب عانى فعلا أكثر مما ينبغي، مثلما قال جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح.

وقبل ثلاثة أسابيع، حدد السفير ساورز ما تعتبره المملكة المتحدة أربعة مجالات ذات أولوية للعمل في معالجة الحالة في الصومال. ويتمثل المجال الأول ذو الأولوية في معالجة الأزمة الإنسانية، ومساعدة أكثر من ٣ ملايين شخص يحتاجون إلى المساعدة من خلال دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية لتوفير الخدمات الأساسية في مجال الأمن والأغذية والرعاية الصحية. وينطوي المجال الثاني ذو الأولوية على دعم العملية السياسية، وتحديدا سياسة الحكومة الاتحادية الانتقالية لتحقيق المصالحة، والبناء على عملية جيبوتي للسلام. أما المجال الثالث ذو الأولوية فيكمن في تحسين حالة الأمن في مقديشو، من خلال العمل مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية بغية توسيع نطاق سلطتها. ويتعلق المجال الرابع ذو الأولوية بمواجهة التهديد المستمر الناجم عن أعمال القرصنة. وينبغي أن نواصل العمل على كفالة الأمن قبالة السواحل الصومالية، وبرا، من خلال التصدي لأعمال القرصنة وأسبابها الأصلية.

وما سمعناه اليوم من الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، والمفوض لعمامرة، ووزير الخارجية عمر، يؤكد أن تلك المجالات هي الأولويات المناسبة. وكما أوضحوا، فإن الحالة لا تزال هشة للغاية.

ويشجعنا أن الحكومة الاتحادية الانتقالية والرئيس أحمد يحرزان تقدما. ونرحب بعقد اللجنة الأمنية المشتركة أول اجتماع لها في مقديشو في الأسبوع الماضي. وينبغي أن تضطلع اللجنة بدور أساسي لكفالة إقامة علاقة تنسيق مناسبة بين المشاركين في أعمال توفير الأمن في مقديشو.

غير أن الحل الطويل الأجل لمسألة الأمن في الصومال هو تطوير قوات الأمن الصومالية. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعمل مثير للإعجاب في تدريب الشرطة، غير أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتعزيز قوات الأمن المشتركة. ويجب على الدول الأعضاء أن تواصل تركيزها على ما يمكن أن تقدمه من دعم في هذا القطاع.

وبينما تظل الحالة الأمنية هشة، فإن دور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية لا يزال أساسيا. ونشيد مرة أخرى بحكومتي أوغندا وبوروندي على التزامهما المتواصل، ونشجع دولا أعضاء أخرى في الاتحاد الأفريقي على الاضطلاع بدور ما.

وتحسين الأمن ينبغي أن يهيئ المجال للتنمية. ويجب أن نغتنم استقرار المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الاتحادية

الانتقالية للتدليل على قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية وتحقيق منافع اقتصادية للشعب الصومالي. ولتحقيق هذا الهدف، نشجع الحكومة الاتحادية الانتقالية على تحديد احتياجاتها، ونحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على تلبيتها.

وأخيرا، نتطلع إلى الإطلاع على تقرير السفير هيلر في وقت لاحق هذا الصباح عن عمل لجنة الجزاءات. وقد قدم فريق الرصد قرائن واضحة على قيام كيانات وأفراد بدعم وتسليح جماعات المعارضة والسعي إلى تقويض الحكومة الاتحادية الانتقالية. ويشكل وقف التدفق غير المشروع للأسلحة والذخائر إلى الجماعات المتمردة في الصومال جزءا أساسيا من الدعم للحكومة الاتحادية الانتقالية وعملية السلام. وينبغي أن يتصرف المجلس بسرعة وعلى نحو حاسم لإقرار تدابير ضد من يعملون على عرقلة إحلال السلام في الصومال.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر السيد أحمد ولد عبد الله على إحاطته الإعلامية القيمة والجهود الكبيرة التي يبذلها من أجل مساعدة الصوماليين على حل مشاكلهم واستعادة السلام في وطنهم. كما أشكر السيد رمضان لعمامرة مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، على إحاطته الشاملة التي جسدت موقف الاتحاد الأفريقي إزاء هذه المسألة. وأرحب أيضا بالسيد محمد عمر، وزير خارجية الصومال، وأشكره على بيانه.

تشعر بلادي بالقلق البالغ إزاء استعمال القوة والعنف للإطاحة بالحكومة الاتحادية الانتقالية في الوقت الذي عملت هذه الحكومة باستمرار على التواصل مع مجموعات المعارضة المسلحة لإقناعها بنبذ العنف والمشاركة في الحكومة، وعقدت مشاورات مع زعماء العشائر والشيوخ والقادة الدينيين، وحققت تقدما ملموسا نحو إنجاز المهام الانتقالية. وكانت هذه الأعمال التي قامت بها محل ترحيب من جانب أبناء الشعب الصومالي.

وينبغي للمجتمع الدولي في هذه المرحلة أن يكثف تقديم المساعدة المالية والسياسية إلى الحكومة الصومالية بقيادة الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد، لتتمكن من بسط سلطتها على جميع أرجاء البلد. ونرحب بالتزام الرئيس الصومالي وحكومته بإنشاء إدارة شاملة في الصومال، مثلما نص على ذلك الاتفاق الذي وقعته الحكومة مع مجموعة ”أهل السنة والجماعة“ وبعض عناصر حزب الإسلام. ولا يفوتنا هنا أن تشير إلى ما يساورنا من قلق شديد إزاء التقارير التي تتحدث عن وجود عناصر أجنبية ضمن مجموعات المعارضة المسلحة، لأن هذه العناصر تسعى إلى تحقيق أهداف خاصة بها، وسيطيل وجودها أمد الصراع في الصومال.

ونحث المجتمع الدولي على الاستجابة للنداء الذي وجهه الاتحاد الأفريقي خلال الاجتماع الذي عقده في سيرت في مطلع الشهر الجاري، لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر المانحين واجتماعي فريق الاتصال الدولي اللذين عقدا في بروكسل وروما لدعم الحكومة الصومالية. كما ندعو الدول القادرة إلى دعم وتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على المستوى الثنائي أو من خلال الصندوق الاستئماني. ونحثها أيضا على مساعدة الدول الأفريقية الراغبة في المساهمة بقوات على وجه الاستعجال لتصل البعثة إلى كامل قوامها وهو ٨ ٠٠٠ فرد.

ولا يفوتني هنا أن أثني على حكومتي أوغندا وبوروندي لتضحياتهما المتواصلة من أجل تحقيق الأمن والسلام للشعب الصومالي. ونأمل أن تتسارع الخطوات اللازمة لتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بعملية القرصنة قبالة السواحل الصومالية، نعرب عن امتناننا للدول الأعضاء والمنظمات

الإقليمية التي قامت بحماية السفن وساعدت برنامج الأغذية العالمي والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية على إيصال المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها. غير أننا، في الوقت ذاته، نعتقد أن معالجة مسألة القرصنة على المدى البعيد تتطلب نهجا متكاملا يمكن من إنهاء الصراع وإعادة الاستقرار، ودعم قدرات الحكومة الصومالية على بسط سلطتها على جميع الأراضي والسواحل الصومالية، وتوفير مصادر مستدامة للدخل وحماية المتاح منها، لا سيما الموارد البحرية الحية التي تعرضت في السنوات الأخيرة للسرقة من خلال عمليات الصيد غير المشروع التي تقم بها شركات أجنبية قبالة السواحل الصومالية.

وعلى الصعيد الإنساني، نلاحظ أن تكثيف أعمال العنف في الأشهر الثلاثة الأخيرة أدى إلى تدهور الحالة الإنسانية على نحو خطير، حيث قتل ٢٥٠ مدنيا وجرح المئات، ونزح ٢٠٤ ٠٠٠ من العاصمة مقديشو. كما ارتفع عدد المهاجرين إلى اليمن وطالبي اللجوء خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة ٣٠ في المائة، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

ونحث جميع الدول على دعم أنشطة المساعدات الإنسانية وبرامج الإنعاش ذات الأولوية. وفي هذا السياق، نذكر بأن برنامج الأغذية العالمي ما زال بحاجة إلى ١٣٦ مليون دولار لتوفير الأغذية لأكثر من ٣ ملايين شخص في مختلف أرجاء الصومال. ونأمل أن تقوم الدول بتقديم التبرعات اللازمة لتحقيق ذلك الهدف.

وفي هذا الصدد، نثني على الجهود التي يقوم بها العاملون في المجال الإنساني الذين يؤدون مهامهم في بيئة محفوفة بالمخاطر بشكل متزايد.

وأخيرا، نشعر بالقلق البالغ جراء ما ورد في التقارير عن تجنيد الأطفال دون سن ١٨ سنة واستخدامهم في المواجهات المسلحة، ونطالب المسؤولين عن ارتكاب هذه الممارسات بوقفها والسماح لهؤلاء الأطفال بالعودة إلى أسرهم على الفور.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد أحمد ولد عبد الله، على إحاطته الإعلامية عن الحالة في الصومال. ورغم تفهمنا لآماله حيال التطورات الإيجابية في الحالة، فإن الصورة العامة مزعجة جدا. وقد استمعنا باهتمام إلى البيانين اللذين أدلى بهما مفوض الاتحاد الأفريقي لعمامرة والسيد محمد عبد الله عمر، وزير الخارجية الصومالي.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء انعدام الاستقرار المتزايد في الصومال، بما في ذلك اتساع نطاق الهجمات والقتل وأعمال العنف الأخرى، علاوة على الأعمال غير القانونية التي ترتكب ضد منشآت الأمم المتحدة في البلد. إن الهجمات المستمرة على مواقع القوات الحكومية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تهدف إلى تقويض جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية لتولي زمام الأمور في البلد بصورة فعالة. وفي ظل هذه الظروف، لا بد من تعبئة جهود الصوماليين أنفسهم فضلا عن جهود المجتمع الدولي لتعزيز قدرات الحكومة المركزية، خاصة في مجال الأمن.

ومن المؤسف، رغم أن الوضع الأمني ما زال غير مقبول وغير مرض كلية، من الصعب الآن الحديث بشكل واقعي عن إمكانية توسيع وجود الأمم المتحدة على الأرض في الصومال. يجب أن نسعى جميعا من أجل ذلك الهدف، لكن العامل الأساسي هو كفالة ظروف أمنية ملائمة.

ليس هناك بديل عن السلام المستدام والمصالحة الوطنية في الصومال على أساس عملية سلام جيبوتي. ونحن نواصل دعم جهود الرئيس أحمد والحكومة تحقيقا لتلك الغاية. ونعتقد أن تقديم دعم واسع النطاق للحكومة

الصومالية من خلال مساعدة بلدان الاتحاد الأفريقي سيضع الأساس اللازم للتعافي وإعادة التأهيل الطويل الأجل في الصومال. ونهيب بكل بلدان المنطقة تقديم المساعدة بكل صورها للصومال وألا تسمح بدخول المرتزقة أو المقاتلين الأجانب أو الأسلحة إلى البلد، في انتهاك لأنظمة الجزاءات التي وضعها مجلس الأمن.

ونشيد بالدور الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في تحقيق الاستقرار وتعزيز قطاع الأمن والمساعدة في تعزيز العملية السياسية. وأنشطة البعثة ذات أهمية بالغة، ونرى أنه يجب أن يتوفر لها ما يكفي من الموظفين والمعدات وكل أنواع الدعم الأخرى.

نتفق في الرأي بالنسبة للشواغل التي أعرب عنها الأمين العام في ما يتعلق بالتدهور في الوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان، وبصفة خاصة في ما يتعلق بالجماعات الأضعف من السكان. يجب أن تكون المساعدة للصومال شاملة وتتضمن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وفي هذا الشأن، فإن أهم المهام هي كفالة انتعاش اقتصادي مستدام وحل مشكلة البطالة. لكنني يجب أن أؤكد مرة أخرى أن أيا من هذه المهام لا يمكن الاضطلاع به بشكل مرض بدون استقرار الوضع الأمني بصورة يعول عليها، وهذا الأمر أساسي لحل كل المشاكل السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية في الصومال.

ولا يسعنا إلا أن نتفق في الرأي مع التقييمات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2009/373) وتقييم السيد ولد عبد الله في ما يتعلق بعامل القرصنة المزعزع للاستقرار قبالة سواحل الصومال. ونلاحظ الجهود النشطة لكفالة الأمن قبالة الساحل ولتوفير المساعدة لخفر السواحل. وثمة مهمة هامة أخرى، هي إنشاء البنية الأساسية القانونية اللازمة لمحاكمة الأشخاص المتورطين في القرصنة. وفي هذا الشأن، يمكن أن تؤدي المؤسسات القانونية في البلدان المجاورة دورا بالغ الأهمية. ولأن الظروف الحالية في الصومال تجعل من المستحيل القضاء على هذه الظاهرة، يجب تكثيف التعاون الدولي لمكافحة القرصنة والقضاء على بنيتها الأساسية وموارد دعمها المالي.

وروسيا ستواصل الاضطلاع بدور نشط في التعاون الدولي في مجال مكافحة القرصنة وفي الجهود العامة للمساعدة في بسط الاستقرار الطويل الأجل في الصومال.

السيد سومداه (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بداية أن أرحب بوزير الخارجية الصومالي وأن أشكره على بيانه. وأشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام، السيد أحمد ولد عبد الله، ومفوض الاتحاد الأفريقي لعمامرة على إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين وفرتا معلومات مستكملة عن عملية جيبوتي للسلام والوضع الأمني الصعب على الأرض في الصومال.

على المستوى السياسي، يرحب وفدي بالأنشطة المستمرة للحكومة والبرلمان في مقديشو على الرغم من الوضع الأمني الصعب، فضلا عن استمرار الحكومة في انتهاج سياسة الانفتاح التي تجلت خلال الزيارات التي قام بها الرئيس أحمد. ونؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ اتفاق جيبوتي، وهو الإطار الوحيد لتسوية سياسية للأزمة الصومالية. ونشيد بجهود الحكومة الاتحادية الانتقالية لإقامة اتصالات مع جماعات المعارضة التي لم تنضم بعد لعملية جيبوتي للمصالحة.

ونرحب بصفة خاصة، بتوقيع إعلان للتعاون السياسي والأمني والإنساني والإنمائي في ٢١ حزيران/يونيه مع جماعة أهل السنة والجماعة. وترى بوركينا فاسو أن هذا هو أكبر نجاح لسياسة الحوار الشامل التي ينتهجها الرئيس أحمد منذ انتخابه. ولذلك السبب، نشجع الحكومة على مواصلة المشاورات التي بدأت مع زعماء العشائر صاحبة

النفوذ لحكمائها ورجال الدين بغية توسيع قاعدة دعم الاستقرار في الصومال.

وفي ما يتعلق بالأمن، تشجب بوركينا فاسو بشدة مرة أخرى أعمال القتل المستهدف والهجمات ضد القوات الحكومية التي ترتكبها مجموعات مسلحة غير قانونية تدعمها عناصر أجنبية. يجب أن تتوقف فورا تلك الهجمات التي بدأت في أوائل أيار/مايو سقط فيها بالفعل ضحايا مدنيون كثيرون وشملت قتل وزير الداخلية. وندعو كل دول المنطقة، بلا استثناء، إلى التقيد الصارم بحظر الأسلحة والإحجام عن توفير دعم عسكري أو لوجستي أو أي صورة أخرى من صور الدعم للجماعات المسلحة غير القانونية النشطة في الصومال، كما تطالب بذلك قرارات وبيانات مجلس الأمن ذات الصلة. وفضلا عن ذلك، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الأنباء التي تفيد بأن جماعة الشباب تواصل تجنيد الشبان والأطفال للقتال.

وتؤكد بوركينا فاسو مجددا دعمها المطلق لحكومة الرئيس أحمد بوصفها السلطة الشرعية في الصومال. كما نعيد تأكيد دعمنا للموقف الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي والنداء الوارد في بلاغ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الصادر في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، والذي تم تأكيده في قرار اتخذه مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعقود في الفترة من ١ إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ونعتقد بصفة خاصة أن طلب فرض منطقة حظر طيران حول مطارات معينة جدير بالمتابعة الفورية.

ويود وفد بلدي أن يشكر الأمانة العامة على دعمها وتضامنها المستمر مع شعب الصومال وحكومته ونشجعها على مواصلة دعمها للتنمية ولبناء القدرات المؤسسية في البلد. ونشكر بصفة خاصة السيد أحمد ولد عبد الله الذي يواصل إبداء تصميم والتزام لا نظير لهما على الرغم من الصعوبات.

كما نود أن نغتنم هذه الفرصة للترحيب بتأكيد سداد جزء كبير من مبلغ الـ ٢١٣ مليون دولار المتعهد به أثناء مؤتمر المانحين الدوليين المعقود في بروكسل يومي ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وبدء تدريب ضباط شرطة صوماليين جدد الذي نفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استنادا إلى تلك التعهدات أمر مشجع. ونأمل في مواصلة هذا النشاط وتوسيع نطاقه وفقا للبرنامج المقرر.

غير أن وفدي يود التأكيد مجددا في هذه المرحلة على موقفه بأن نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة يبدو أنه الخيار الوحيد – وخيار الملاذ الأخير لتحقيق الاستقرار في الصومال. وإلى أن يتخذ مجلس الأمن موقفا بشأن هذا الخيار، يشجع وفدي الأمانة العامة على مواصلة دعمها لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بموجب القرارين ١٨٦٣ (٢٠٠٩) و ١٨٧٢ (٢٠٠٩).

ونشكر أوغندا وبوروندي على جهودهما الكبيرة المستمرة. وبالنظر إلى خطورة الحالة، فإننا ندعو البلدان التي وعدت بالإسهام بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي إلى الوفاء بوعودها بأسرع ما يمكن بغية تعزيز القوة الأفريقية. وتؤكد بوركينا فاسو مجددا التزامها الثابت بسلامة القوة الأفريقية وأمنها، ومن ثم فإنها تدين بشدة أي هجوم على البعثة.

وأخيرا، تؤمن بوركينا فاسو بأن السلام والاستقرار سيعودان إلى الصومال، وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة وتعزيز دعمه لذلك البلد بموجب توصيات الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أشكر الممثل الخاص ولد عبد الله على ما قدمه من معلومات مستكملة بشأن الحالة في الصومال وعلى عمله الهام جدا في الرصد والإبلاغ في ظل ظروف خطرة في الغالب. واسمحوا لي أيضا أن

أرحب بعودة وزير الخارجية عمر ومفوض الاتحاد الأفريقي لعمامرة إلى المجلس وأن أشكرهما على بيانيهما الزاخرين بالمعلومات.

تدين الولايات المتحدة بأشد العبارات الهجمات العسكرية المستمرة على الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال والتي تهدف إلى الإطاحة بالسلطة الشرعية للحكومة بالقوة. وتدين الولايات المتحدة بوجه خاص الغارات التي شنتها حركة الشباب في ١٩ تموز/يوليه وأجبرت على إغلاق مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة السلامة والأمن ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في واجد وبيدوا والتي جرى أثناءها نهب أجهزة الاتصالات والسيارات والإمدادات، وكذلك غارتها في ١٧ أيار/مايو على مجمع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في بلدة جوهر. وما زالت الميليشيا تحتل المجمع.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الأنباء التي تفيد بأن حركة الشباب تجند مقاتلين متمرسين من الخارج وتتعاون مع القاعدة للإطاحة بالحكومة الاتحادية الانتقالية. وقد صعّدت عناصر حركة الشباب وغيرها من المتطرفين هجماتها بالقنابل والاغتيالات المستهدفة لبث الخوف في محاولة لترويع الشعب الصومالي وحمله على الإذعان. وثمة أنباء مزعجة لا عن أعمال عنف ارتكبها المتطرفون مؤخرا في مقديشو فحسب، ولكن أيضا عن تجدد القتال في مناطق وسط الصومال. بل أن حركة الشباب، في إطار حملتها للاستيلاء على السلطة بالقوة، قامت بتجنيد الأطفال الصوماليين لحمل السلاح.

ونؤيد دعوة الممثل الخاص المانحين إلى تقديم دعم عسكري ومالي عاجل إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي. وينبغي أن يكون دعم البعثة عنصرا محوريا في استراتيجية المجتمع الدولي لتحقيق الاستقرار في مقديشو ودعم عملية السلام الصومالية. ونحن نشكر البعثة على شجاعتها وعملها الحاسم في مواجهة الخطر المستمر، وتحث حكومة بلدي المانحين على الوفاء بالتعهدات المقدمة في مؤتمر الأمن المعقود في بروكسل في نيسان/أبريل والتصدي للتهديد المستمر الذي يشكله المتطرفون للاستقرار الإقليمي.

ويقل حجم بعثة الاتحاد الأفريقي حاليا عن قوامها المنصوص عليه في ولايتها والبالغ تسع كتائب مشاة بواقع أربعة كتائب، أو ما يزيد قليلا على نصف قوامها المنصوص عليه في ولايتها والبالغ ٨ ٠٠٠ جندي. وترحب الولايات المتحدة بالتعهدات التي قدمتها سيراليون وملاوي بالإسهام بكتيبة لكل منهما في البعثة ونشكر أوغندا وبوروندي على دوريهما، وبخاصة بوروندي على الخطوات التي تتخذها للإسهام بكتيبة ثالثة للمساعدة على تعزيز قدرة البعثة.

ونشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية التي تزداد سوءا في الصومال، بما في ذلك حالة الأشخاص الذين عادوا مؤخرا إلى مقديشو ويقدر عددهم بـ ٢٠٠ ٠٠٠ ليشردوا مرة أخرى عندما اندلع القتال مجددا. ويزيد العنف من صعوبة توزيع الطعام وغيره من المساعدات الإنسانية الهامة على الصوماليين الذين يحتاجونها وعددهم قرابة ٣,٢ مليون شخص، بل ويجعله مستحيلا في بعض الأحيان.

وتستنكر الولايات المتحدة أعمال العنف ضد الوكالات الإنسانية وموظفيها، وبخاصة الغارة التي شنتها حركة الشباب في ١٧ أيار/مايو على مجمع اليونيسيف وأسفرت عن تدمير آلاف الجرعات من اللقاحات التي كانت مخصصة للنساء والأطفال الصوماليين وإمدادات غذائية كان من المقرر توزيعها على النساء والأطفال الأشد ضعفا.

والولايات المتحدة ملتزمة بالتعامل مع الحالة الإنسانية وقدمت قرابة ١٤٩ مليون دولار في صورة مواد غذائية ومساعدات طارئة غير غذائية منذ بدء عامنا المالي

الحالي. ونحث المجتمع الدولي على المساهمة في النداء الموحد للصومال والذي كان حتى ٣٠ حزيران/يونيه لا يغطي سوى ٤٠ في المائة من المبلغ المطلوب وقدره ٩٨٤ مليون دولار.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن جهود الرئيس شريف المستمرة للاتصال بجماعات المعارضة التي ترغب في الانضمام إلى عملية المصالحة الوطنية تشجع الولايات المتحدة. ونحن نرحب بإعلان الحكومة الاتحادية الانتقالية التعاون مع حركة أهل السنة والجماعة. ونرحب أيضا بجهود الحكومة لبناء المؤسسات والخطوات المتخذة لعقد جلسات للبرلمان ومجلس الوزراء على الرغم من تزايد الهجمات في مقديشو.

أما بخصوص القرصنة، فإننا نشعر بالقلق إزاء التقارير الواردة من المكتب البحري الدولي والتي تفيد بحدوث زيادة هائلة في هذا النشاط وكذلك الأنباء عن استخدام القرصنة لأسلحة أكثر تطورا. ويجب أن نواصل ملاحقة من يشتبه بكونهم قراصنة، حيث أن القرصنة بلا شك عرض من أعراض انعدام الاستقرار والأمن في الصومال وأحد العوامل المساهمة فيهما كذلك. وبدون الاستقرار في الصومال، لا يمكن أن يكون هناك حل دائم لمشكلة القرصنة. ومع ذلك فإن حكومة بلدي تعتقد أن دفع الفدية يؤدي ببساطة إلى إدامة القرصنة. والولايات المتحدة لا تقدم تنازلات لمختطفي الرهائن، سواء كانت لديهم دوافع سياسية أو مالية، ونحن نشجع الدول الأخرى على اتخاذ موقف مماثل.

وأخيرا، ما زلنا نشعر ببالغ القلق إزاء الإجراءات التي تتخذها إريتريا في المنطقة، لا سيما في الصومال. وقد لاحظ فريق الرصد في تقاريره أن إريتريا وفرت التمويل والأسلحة والتدريب لمتمردين مسلحين في الصومال. وعلى غرار بلدان أخرى هنا، أكدت الولايات المتحدة مرارا وتكرارا استمرار استعدادنا للانخراط مع الحكومة الإريترية شريطة أن تنهي أنشطتها المزعزعة للاستقرار في منطقة القرن الأفريقي وتتخذ خطوات صوب تحسين العلاقات الإقليمية. وللأسف، رفضت إريتريا حتى الآن هذه الاقتراحات، والفرصة المتاحة لها تتضاءل بسرعة.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): بادىء ذي بدء، أود أن أشكر السيد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده الحثيثة من أجل إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في الصومال في ظروف شديدة الصعوبة. كما نعرب عن امتناننا للمفوض لعمامرة على إحاطته الإعلامية والرسالة الهامة التي نقلها إلينا من مفوضية الاتحاد الأفريقي. ونعرب أيضا عن امتناننا للسيد عمر، وزير خارجية الصومال، على إحاطته الإعلامية. وقد كان حضوره بين ظهرانينا مرة أخرى لموافاة أعضاء المجلس بمعلومات على نحو مباشر مفيدا ومجديا.

وتعرب النمسا مجددا عن كامل دعمها لعملية جيبوتي للسلام والحكومة الاتحادية الانتقالية. ونرحب بالجهود المتواصلة الرامية إلى التواصل مع جماعات المعارضة. ويشكل اتفاق جيبوتي للسلام الإطار الوحيد المشروع والقابل للتطبيق من أجل إحلال سلام دائم في الصومال. ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف في الصومال على الانضمام إلى عملية جيبوتي وهياكلها.

وندين محاولات المتطرفين للإطاحة بالحكومة الاتحادية الانتقالية والهجوم على مكاتب الأمم المتحدة في الصومال ونهبها. ونشعر ببالغ القلق إزاء التقارير المتعلقة بحصول المتمردين على الدعم من خارج الصومال، ونود أن نؤكد مجددا أن الأمر، من وجهة نظرنا، يتعلق أيضا بمسألة يمكن فيها للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) الاضطلاع بدور هام.

ونحيط علما بما أعرب عنه رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي من قلق بالغ خلال مؤتمر القمة في سرت مؤخرا إزاء إمداد جماعات المتمردين في الصومال بالأسلحة. ونعتقد أن هذه مسألة ينبغي أن ينظر فيها المجلس على نحو متأن.

ونرى أن هناك ثلاثة عناصر رئيسية لتحقيق استقرار الحالة في الصومال: دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية، ودعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ودعم عملية المصالحة. وتشكل أوغندا وبوروندي، باعتبارهما بلدين مساهمين بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، عاملا حاسما في استعادة الاستقرار في الصومال. كما نعرب عن امتناننا للتبرعات المعلنة التي تعهدت بها بلدان أفريقية أخرى، بما في ذلك سيراليون وملاوي. ويبدو أن الولاية الحالية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تسمح بقدر كاف من المرونة، غير أنها تحتاج إلى بلوغ قوامها المأذون به، فضلا عن تحسين تجهيزها.

وفي هذا السياق، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما فيها النمسا، اتفقت على المستوى الوزاري يوم الاثنين على تعزيز انخراط الاتحاد في الصومال. وسيزيد الاتحاد الأوروبي دعمه للحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وسيستكشف سبل تقديم دعم إضافي لقطاع الأمن والقدرات البحرية على الصعيد الإقليمي. وسنوفد بعثة استكشافية إلى الصومال في منتصف آب/أغسطس.

وفيما يتعلق بأعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية، تود النمسا أن تشدد على أن جهود عدد كبير من الأطراف الفاعلة الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي من خلال عملية أتلانتا، لمكافحة أعمال القرصنة قبالة سواحل منطقة القرن الأفريقي، لا يمكن أن تحقق نجاحا دائما بدون معالجة الأسباب الأصلية ومسألة المساءلة. ونعرب عن بالغ امتناننا لجهود الأمانة العامة ووكيل الأمين العام أوبراين لمعالجة مسألة المساءلة.

وندين الانتهاكات والاعتداءات الواسعة النطاق التي يرتكبها المتمردون، وحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو تعسفا والاعتقالات والتعذيب، التي ترتكبها حركة الشباب. ويساورنا القلق على نحو خاص إزاء التقارير بشأن استخدام المدنيين كدروع بشرية وشن هجمات عشوائية سقط خلالها العديد من الضحايا المدنيين. ومثلما أشار الأمين العام يمكن أن تشكل هذه الاعتداءات جرائم حرب، ويجب مساءلة المسؤولين عن ارتكابها.

وندين تجنيد الأطفال من لدن الجماعات المتمردة ونطالب بالإفراج عنهم فورا. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر بالاستنتاجات المتعلقة بالصومال التي توصل إليها الفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح التابع للمجلس في العام الماضي. ومن بين التوصيات الواردة في تلك الاستنتاجات، نود أن نسلط الضوء تحديدا على تشجيع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال على إدماج مستشارين معنيين بحماية الأطفال في أطقم موظفيهما، وتشجيع الحكومة الاتحادية الانتقالية على النظر في إمكانية المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق بتورط الأطفال في الصراعات المسلحة.

ونشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية المأساوية في الصومال. وقد شهدنا ارتفاع أعداد المشردين داخليا على مدى الشهرين الماضيين. فقد فر من مقديشو وحدها أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، مما زاد عدد المشردين داخليا إلى إلى أكثر من ١,٢ مليون نسمة. ونشيد باعتزام الأمم المتحدة مواصلة عملها في الصومال، على الرغم من الصعوبات التي واجهتها في الأيام الأخيرة.

وأود أن أطلب إلى الممثل الخاص أن ينقل عبارات دعمنا وتقديرنا إلى موظفيه، وشركائه من خارج منظومة الأمم المتحدة، وإلى كل من يتفانون في العمل من أجل تحقيق الاستقرار وإحلال السلام واستتباب الأمن في الصومال.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود، بدوري، أن أشكر السيد ولد عبد الله على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا هذا الصباح. كما أعرب عن امتناني للسيد لعمامرة والسيد عمر على بيانيهما المفيدين للغاية.

وأود أن أناقش أربع مسائل بإيجاز. أولا، تتشاطر اليابان ما أعرب عنه من شواغل بالغة إزاء الحالة الأمنية الهشة نتيجة لاستمرار هجمات الجماعات المتمردة على الحكومة الاتحادية الانتقالية، لا سيما منذ بدء مجلس الأمن في تناول مسألة الصومال في وقت سابق من هذا الشهر. فقد وقعت مجموعة من الهجمات، بما في ذلك أعمال العنف ضد العاملين في المجال الإنساني، والهجمات على مكاتب الأمم المتحدة، واختطاف موظفين فرنسيين. وندين بشدة أعمال العنف تلك وندعو إلى الإفراج الفوري عن الرهائن.

وفي الوقت نفسه، تشجعنا الجهود النشطة التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية لصون الأمن، بما في ذلك من خلال استعادة السيطرة على بيليدويني. وينبغي تقديم كل أشكال الدعم الممكن إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية. كما أن الجهود المتواصلة للحكومة بغية تعزيز العملية السياسية تستحق التنويه. ونأمل أن تحذو جماعات المعارضة حذو ''أهل السنة والجماعة'' وتنضم إلى عملية جيبوتي للسلام.

ثانيا، تضطلع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بدور لا غنى عنه في دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية بغية حماية مقديشو ومساعدة الحكومة. ولا بد من تعزيز أنشطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونعبر عن بالغ امتناننا للبلدين المساهمين بقوات، بوروندي وأوغندا، على مساهمتيهما. وينبغي أن نقدم كل أشكال الدعم لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتبلغ كامل قوامها المحدد بـ ٨ ٠٠٠ فرد. وبالتالي، نأمل صادقين في أن يتم الوفاء بتعهدات عدد من البلدان بالمساهمة بالمزيد من القوات في أقرب وقت ممكن. غير أننا واجهنا تحديا كبيرا في الحالة الأمنية الراهنة لإنجاز برنامج الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في الوقت المناسب. ونشيد بالجهود الحثيثة التي تبذلها الأمانة العامة، لا سيما إدارة الدعم الميداني، ونحث على مواصلة هذه الجهود الطيبة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز دعمه للحكومة الاتحادية الانتقالية. ولانعدام الاستقرار في الصومال أسباب داخلية وخارجية. ولا بد من قطع إمداد الجماعات المتمردة بالمساعدة العسكرية والاقتصادية من الخارج. وينبغي لبلدان المنطقة أن تتضافر جهودها لمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية.

وتعكف لجنة جزاءات الصومال حاليا على اتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨). ونعتقد بوجوب النظر على نحو متأن في فعالية هذه التدابير. ونحن على استعداد للمشاركة في المناقشة في اللجنة لتحديد أنسب مسار للعمل.

وتتعلق النقطة الثالثة التي أود أن أتناولها ببناء قدرات الحكومة الاتحادية الانتقالية. فمن الأهمية بمكان بناء قدرات قوات الأمن والشرطة الصومالية، لا سيما في المنطقتين الشمالية والشمالية الشرقية، حيث تتسم الحالة الأمنية فيهما بهدوء نسبي. وينبغي مواصلة تعزيز الجهود لتحديد استراتيجية الأمن الوطني في الصومال بدعم من المكتب السياسي للأمم المتحدة المعني بالصومال.

وترحب اليابان بتقديم الدعم الدولي لبرنامج توظيف وتدريب ١٠ ٠٠٠ من أفراد الشرطة الوطنية الصومالية

بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٠. وينبغي تنفيذ البرنامج من خلال تعزيز التنسيق بين مكتب الأمم المتحدة السياسي المعني بالصومال، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. غير أن الأهم من ذلك هو أن التنسيق بين البلدان المانحة أمر أساسي. وستقوم اليابان، من جانبها، بدفع ٩ ملايين دولار للصندوق الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي ندعم من خلاله تدريب قوة الشرطة الصومالية.

وتتعلق النقطة الرابعة التي أود تناولها بأعمال القرصنة. فلا تزال أعمال القرصنة تشكل تهديدا للاستقرار في المنطقة وللتجارة الدولية. والجهود المتضافرة الجارية للمجتمع الدولي أساسية بشكل مطلق لمواجهة أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال. إن اليابان منخرطة بنشاط في هذه الجهود من خلال تقديم مدمرتين وطائرة دورية بحرية. وفي برلماننا، جرى سن قانون جديد بشأن تجريم أعمال القرصنة والتدابير المتخذة ضد أعمال القرصنة. ومن خلال هذا الجهد، نستطيع الآن حماية السفن الأجنبية.

وسيكون دور اليابان لتولي رئاسة الجلسة العامة الرابعة لمجموعة الاتصال بشأن القرصنة الصومالية في ١٠ أيلول/سبتمبر هنا في المقر. إن الحل الطويل الأجل سيتطلب استعادة الاستقرار والإدارة على الأرض في الصومال. ومن ذلك المنطلق، فإن الإجراءات على الأرض مهمة. وترحب اليابان بالمناقشة الجارية حاليا لإنشاء فريق عامل، في إطار فريق الاتصال. وبرنامج الفريق القطري للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال لوضع وثيقة إطارية لتحسين مستويات المعيشة على طول الساحل وفي المناطق النائية من الصومال مفيد أيضا لهدف مكافحة القرصنة. وقد قدمت اليابان مساعدات لتلك البرامج. كما نأمل أن يكون لجهود المجتمع الدولي المنسقة تأثير إيجابي على الوضع الأمني على الأرض.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي، في البداية، أن يشكر السيد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية، والسيد محمد عبد الله عمر، وزير خارجية الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، والسيد لعمامرة، مفوض السلم والأمن للاتحاد الأفريقي على عرضيهما.

أود، باديء ذي بدء، أن أعلق بإيجاز على الحالة التي جرى وصفها. كما أشار الوزير عمر، من الواضح الآن أن الجماعات المتشددة لا تستطيع الإطاحة بالحكومة عسكريا، لكنها رغم ذلك تواصل هجماتها وتثير حالة ضارة جدا من انعدام الأمن والعنف.

ويلاحظ وفدي مع القلق أن القتال مستمر في الريف وفي مقديشو منذ الهجوم الذي شنته الجماعات المتمردة في ٧ أيار/مايو. وقتل أمس الأول سبعة مدنيين في العاصمة وأطلقت حركة الشباب قذيفة هاون على جلسة للبرلمان وما زال المقاتلون الأجانب يقاتلون ضمن صفوف الأصوليين. وبالطبع، كل يوم تستمر فيه هذه الحالة، تزداد معاناة السكان. ويعتمد الآن أكثر من ٣ ملايين شخص على المساعدات الإنسانية، في الوقت الذي أصابت فيه الهجمات التي شنتها حركة الشباب على وكالات الأمم المتحدة، والتي ندينها بشدة، أنشطة الأمم المتحدة بالشلل. وعلاوة على ذلك، فإن المزيد والمزيد من الناس الذين أصابهم اليأس يحاولون الوصول إلى اليمن عن طريق خليج عدن على متن زوارق المهربين. ومنذ بداية العام، نجح ٣٠ ألف شخص، ومات ٣٠٠ أثناء المحاولة.

وفي هذا السياق، كما قال متكلمون كثيرون قبلي، يضطلع المجتمع الدولي بدور بالغ الأهمية لمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على تغيير الوضع لصالحها. يجب الوفاء بالوعود التي قطعت في نيسان/أبريل في بروكسل. وأذكّر بأن

المفوضية الأوروبية ستقدم ٦٠ مليون يورو لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال و ١٣ مليون يورو لبرنامج سيادة القانون والأمن. وأحطنا علما مع الاهتمام بالمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2009/373) بشأن برنامج الدعم اللوجستي للبعثة. ومن المهم بالطبع أن نقدم دعمنا الكامل للجنود وأن نظل متنبهين لاحتياجاقم.

وبشكل أكثر تحديدا، حدد وفدي أربعة مسارات لعمل المجتمع الدولي. أولا، من الضروري تقديم دعم ملموس لقوة الأمن الوطنية الصومالية. وهذا الصباح تحديدا، بدأت فرنسا تدريب القوات الصومالية التي اختارتها الحكومة الاتحادية الانتقالية في جيبوتي. وتقوم جيبوتي من جانبها بنفس الشيء. وينظر الاتحاد الأوروبي في إمكانية إنشاء قوة أمنية. وفي آخر اجتماع لمجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية قرر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي إرسال بعثة استكشافية إلى المنطقة في آب/أغسطس.

ثانيا، من المهم أن نبقي على دعمنا لبعثة الاتحاد الأفريقي وأن نعززه، ويشيد وفدي بما فعلته أوغندا وبوروندي في هذا الصدد. وساهمت فرنسا، من جانبها، في إنشاء أربع وحدات تابعة للبعثة، أظهرت في طلعة أخيرة قدرتها على مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية، ليس في الحفاظ على مواقعها فحسب، ولكن أيضا في صد مقاتلي المتطرفين. ونرحب بإمكانية النشر الوشيك لكتيبة سادسة، قدمتها بوروندي.

ثالثا، يشجع وفدي الأمم المتحدة، كما تفعل بشجاعة، على مواصلة أنشطة المساعدة رغم المخاطر. لقد مدد الاتحاد الأوروبي العملية أتلانتا لمدة عام. إن عمليات مكافحة القرصنة مهمة، خاصة لحماية قوافل برنامج الأغذية العالمي، ونحن لا نستهين بالخطر المتمثل في أن الهجمات ربما تستأنف بمجرد أن يصبح المناخ مواتيا مرة أخرى للقراصنة. أتذكر أن الاتحاد الأوروبي، خلال آخر اجتماع لمجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية، أكد من جديد استعداده لوضع نهج شامل تجاه الصومال تكون مكافحة القرصنة فيه مكونا مهما.

وأخيرا، أود أن أؤكد على أهمية الحوار السياسي. لقد وقعت الحكومة الاتحادية الانتقالية قبل شهر اتفاقا للمصالحة مع جماعة أهل السنة والجماعة. وتسرني روح الانفتاح التي أبداها الوزير عمر في بيانه، وفرنسا تشجع الحكومة على مواصلة ذلك الدرب.

أتطرق الآن بإيجاز إلى مسألة الجزاءات. لقد بدأت فرنسا الانخراط بنشاط في المناقشات الجارية في لجنة الجزاءات الصومالية. ونحن مقتنعون بأن مجلس الأمن، بموجب القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، يمكنه كفالة استجابة واضحة ومرنة وفعالة للحالة في القرن الأفريقي. لكننا يجب أن نراعي مراعاة تامة النزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا.

وفي الختام، أود أن أؤكد للممثل الخاص للأمين العام أننا ندعم جهوده تماما وأن دوره في هذا الوضع الدقيق كمنسق لأنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ضروري أكثر من أي قوت مضى. ونحن ندعم، بطبيعة الحال، عمل الاتحاد الأفريقي ونرحب باشتراك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

السيد لو لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود، بدوري، أن أشكر السيد ولد عبد الله على إحاطته الإعلامية. وأرحب بمشاركة وزير خارجية الصومال ومفوض السلم والأمن للاتحاد الأفريقي في جلسة المجلس اليوم، وأشكرهما على عرضيهما.

ويسر وفدي ملاحظة التقدم السياسي المحرز بموجب اتفاق جيبوتي، كما انعكس في أحدث تقرير للأمين العام (S/2009/373). ونشيد بالجهود المستمرة للرئيس شيخ

شريف شيخ أحمد وندعم تلك الجهود لتشجيع الأطراف التي لا تزال خارج اتفاق جيبوتي على الانضمام لعملية المصالحة الوطنية لإعادة بناء البلد الذي مزقته الحرب. ونحث جميع الأطراف التي لم تلق أسلحتها بعد وتنضم لعملية السلام والمصالحة على أن تفعل ذلك.

ورغم هذه التطورات السياسية المشجعة، فإن الوضع الأمني في الصومال ما زال مزعجا بشدة. فقد ازدادت كثافة الهجمات التي تشنها الجماعات المتمردة، وتحديدا حركة الشباب، ضد الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي داخل مقديشو وحولها. ونحن ندين بشدة محاولات تلك الجماعات الإطاحة بالقوة بالحكومة المشكلة بشكل قانوني والمعترف بها دوليا وهجماتها على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

نحن قلقون بشكل خاص بشأن الوضع الإنساني المزعج بشدة في الصومال، فيما وصل عدد المشردين داخليا إلى أكثر من مليون شخص وتكاد المجاعة تفتك بأكثر من ٣ ملايين.

وبينما أدى القتال المستمر إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، فإن ثمة حاجة ملحة إلى تقديم دعم دولي فوري وقوي لمساعي الحكومة الاتحادية الانتقالية الرامية إلى صدّ هجمة قوات المتطرفين الذين يبيتون النية لتدمير عملية سلام جيبوتي وإفساد جهود إحلال السلام والاستقرار في الصومال من خلال المصالحة السياسية.

ويؤيد وفد بلدي دعوة الأمين العام الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية إلى التعجيل بتقديم مساهماتها في صناديق الأمم المتحدة الاستئمانية وكذلك الدعم الثنائي الذي تعهدت به في مؤتمر بروكسل للمانحين بغية تزويد الحكومة الاتحادية بالمساعدات الكافية لإعادة بناء المؤسسات الأمنية وتدريب قوات الأمن في الصومال.

ونؤيد تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي لتمكينها من الصمود أمام هجمات المتمردين. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها حكومتا أوغندا وبوروندي للإسهام في صون الأمن في مقديشو تقديرا كبيرا ونلاحظ بسرور تعهد بعض البلدان الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالإسهام بقوات في البعثة.

لقد أحرز المجتمع الدولي تقدما كبيرا في التصدي لمشكلة القرصنة قبالة ساحل الصومال. وثبتت فعالية التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مكافحة القرصنة في المنطقة. غير أننا ما زلنا نعتقد أنه لا يمكن القضاء على آفة القرصنة واللصوصية المسلحة في البحر قبالة ساحل الصومال قضاء مبرما في الأجل الطويل إلا باعتماد نهج متكامل يعالج الصراع والافتقار إلى الحكم وعدم توفر سبل العيش المستدامة على البر في الصومال.

ويستلزم تحقيق الاستقرار في الصومال وإيجاد تسوية سلمية تفاوضية تعالج الأسباب الجذرية للصراع تعاونا أوثق وشراكة أكثر فعالية بين مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في التصدي للتحديات التي تواجه الصومال وتحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة. وما زلنا نؤيد اضطلاع الأمم المتحدة بدور قوي في تعزيز هذا التعاون والشراكة بهدف مساعدة الصومال حكومة وشعبا على إحلال السلام والأمن والاستقرار في البلد. ونتفق كل الاتفاق مع وزير خارجية الصومال فيما قاله: المسائل التي تواجه الصومال سيتعين أن يحلها الصوماليون في نهاية المطاف.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بشكر السيد ولد عبد الله على إحاطته الإعلامية وأشكر مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، السيد

لعمامرة، على بيانه. وأرحب أيضا بالبيان الذي أدلى به وزير خارجية الصومال.

يعكف هذا المجلس منذ فترة على استعراض الحالة في الصومال والتحديات التي تواجه الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي هناك. ونعرب عن قلقنا إزاء اندلاع العنف من جديد في الصومال وما تلاه من تفاقم الحالة الإنسانية وتزايد أعداد اللاجئين والمشردين داخليا وأجواء عدم الاستقرار في المنطقة. وتتطلب هذه الحالة العاجلة تعزيز المؤسسات الأمنية للصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهي مكونات أساسية لتحقيق الاستقرار في البلد.

ويجب على المجتمع الدولي الوفاء بالالتزامات المعلنة في مؤتمر بروكسل للمانحين والمساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي أنشئ لهذا الغرض. ولن يؤدي عدم الاكتراث من جانب المجتمع الدولي إلا إلى تعزيز موقف الجماعات المتمردة التي تستفيد بالفعل، حسبما جاء في تقرير فريق الرصد، من تدفقات الأسلحة والدعم المالي من بلدان أخرى من بينها بلدان في المنطقة تسعى إلى تقويض السلام والأمن الدوليين.

نفهم أن الحالة في الصومال لا يمكن أن تتحسن إلا استنادا إلى إجراءات يتخذها الصوماليون أنفسهم. ونؤكد مجددا دعمنا للحكومة الاتحادية الانتقالية ولجهودها الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية بإجراء مفاوضات شاملة للجميع في إطار عملية سلام جيبوتي. ونشيد أيضا بالممثل الخاص ولد عبد الله لما يبذله من مساع دؤوبة لدفع العملية السياسية قدما.

ونرحب أيضا بقرار الاتحاد الأفريقي الأخير بزيادة العنصرين العسكري والشرطي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ليصلا إلى عدد الأفراد المنصوص عليه في ولايتها. ونقدر إسهامات بوروندي وأوغندا في البعثة ونرحب بالتعهدات بإرسال كتائب إضافية من سيراليون وملاوي.

إن الحالة الإنسانية التي تزداد سوءا في الصومال مدعاة قلق كبير لوفد بلدي. وندين الهجمات على السكان المدنيين وكذلك العقبات التي توضع أمام توصيل المساعدة الإنسانية بحرية إلى أكثر من ثلاثة ملايين شخص يعتمدون عليها. ومما يثير قلق كوستاريكا بصفة خاصة حالة آلاف الأطفال من ضحايا التجنيد القسري على يد الجماعات المتمردة المعارضة وكذلك القتل وأعمال التشويه والاعتداء الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ويجب على مجلس الأمن أن يظل متيقظا بخصوص هذه الأعمال الوحشية التي ترتكب ضد أقل فئات السكان حماية في انتهاك للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

يلاحظ وفد بلدي التقدم الذي أحرز في مكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال ونرحب بصفة خاصة بآثار هذا التقدم على إمكانية الوصول إلى المساعدة الإنسانية. غير أننا نشعر بالقلق إزاء الأنباء التي تفيد بأن القراصنة يستخدمون استراتيجيات متطورة على نحو متزايد في هجماتهم على السفن. وبالتالي، فإن من الضروري العمل فورا على حل مشاكل اللوجستيات وتقديم القراصنة الذين ما زالوا يمارسون عملياتهم للعدالة مع العمل على تعزيز الدولة الصومالية وبالتالي القضاء على الأسباب التي تغذي القرصنة.

وفي الختام، تعيد كوستاريكا تأكيد دعمها لاستراتيجية الأمين العام السياسية للصومال القائمة على نهج ذي ثلاث مراحل لبلوغ الأهداف المطلوبة لتحقيق الأمن في البلد. ونتطلع إلى أن نرى قريبا نتائج المساعدة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية، وبخاصة في وضع استراتيجية للأمن القومي.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نحن ممتنون للمعلومات القيّمة التي قدمها السيد أحمد ولد عبد الله الممثل الخاص للأمين العام في الصومال. ونقدر عمله والتزامه اللذين يستحقان الإشادة في حالة معقدة جدا تشكل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي. كما نرحب بحضور السيد لعمامرة، مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي وبالرسالة التي نقلها. ونرحب كذلك بحضور السيد عمر، وزير خارجية الصومال؛ وقد استمعنا باهتمام إلى الرسالة التي حملها.

إن المكسيك تقدّر الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال في سعيها من أجل تحقيق الاستقرار في البلد. ونقدر أيضا عمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والالتزام الذي أبدته حكومتا أوغندا وبوروندي في دعم السلام ومؤسسات الحكم. ونأمل أن تستكمل التعزيزات التي أعلن عنها الأعضاء الآخرون في الاتحاد الأفريقي انتشار البعثة سريعا وأن تجري تهيئة الظروف الضرورية لبلوغ الأهداف السياسية والأمنية والإنسانية لولاياتها.

وبخصوص تجدد المواجهات في العاصمة بين قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والجماعات المتمردة، تؤكد المكسيك مجددا أنه لوضع أساس للسلام المستدام، يجب إحراز تقدم متزامن في ثلاث مجالات تعزز بعضها بعضا: المجال السياسي والأمن والتنمية.

ونقدر التقدم السياسي الذي تم إحرازه، لا سيما اهتمام الحكومة الاتحادية الانتقالية بالسعي إلى إبرام اتفاقات مع مزيد من الجماعات المتمردة المعتدلة التي لا تزال خارج عملية جيبوتي للمصالحة. ويشكل انضمام بعض الجماعات إلى عملية السلام إنجازا إيجابيا. وقد تمثل التطور الإيجابي الآخر، الذي أشار إليه الممثل الخاص للأمين العام، في التوقيع مؤخرا على الإعلان المشترك مع واحدة من تلك الجماعات من أجل التعاون بشأن المسائل الأمنية والإنمائية والسياسية والإنسانية.

وعلاوة على ذلك، ندعم الخطوات التي اتخذتها حكومة الصومال لتنمية البلد، لا سيما تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال، بمساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، في مجالات مثل تعزيز قوتي الأمن والشرطة الوطنيتين الصوماليتين، فضلا عمّا بُذل من جهود فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة.

وتعرب المكسيك مجددا عن بالغ قلقها إزاء تدهور الأحوال الأمنية لموظفي الأمم المتحدة وأفرادها العاملين في المجال الإنساني، الأمر الذي أحدث أثرا مباشرا على إيصال المساعدات إلى السكان المدنيين. ومن غير المقبول أن بعض الصناديق والبرامج والوكالات، مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بفعل تعرضها لأعمال العنف والهجمات والنهب، إلى تعليق أعمالها لتوزيع الأغذية وتوفير خدمات الرعاية الصحية.

وترى المكسيك أنه لا بد من معالجة الحالة الإنسانية وإعادة تأكيد التزام الدول دائما بالامتثال للقانون الإنساني الدولي، وكفالة احترامه، بما في ذلك مسؤوليتها الأساسية عن اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حماية المدنيين. وفي ذلك الصدد، لا بد من كفالة تواجد الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في الميدان. وفي الظروف الحالية، يشكل إيصال المساعدات الإنسانية على نحو آمن الخيار الحقيقي الوحيد لتلبية أبسط احتياجات السكان، بمن فيهم الأشخاص المشردون داخليا واللاجئون، والأمر الأهم، أفراد أضعف الفئات، مثل النساء والأطفال. كما ندعو الأطراف في الصراع إلى منع ووقف تجنيد الأطفال.

وبالنظر إلى الحالة الحرجة السائدة، من الأمور ذات الأولوية، مثلما اطلعنا على ذلك في الإحاطات الإعلامية التي

استمعنا إليها هذا الصباح، تهيئة حد أدنى من الظروف الأمنية في الميدان وكفالة بيئة مواتية لاستدامة الأمن. ويرتهن تنفيذ النهج التدريجي الذي اعتمدناه في القرار ١٨٧٢ (٢٠٠٩)، أولا وقبل كل شيء، بكفالة بقاء الحكومة الحالية، وصون أمن كبار مسؤوليها واستمرار وتعزيز تواجد الأمم المتحدة في جميع أرجاء البلد. ونحن على اقتناع بأن إنشاء منطقة أمنية على الأرض الصومالية وحماية المرافق الأساسية الاستراتيجية، مثل الموانئ البحرية، خطوتان أساسيتان لوضع الركائز اللازمة لتشغيل المؤسسات الوطنية والوجود الدولي. ومثلما قال الممثل الخاص للأمين العام بشكل صائب، أصبح انعدام الأمن الآن مصدرا للدخل والسلطة.

وعلاوة على ذلك، نرى أنه من الهام أن يراعي مجلس الأمن دعوة الاتحاد الأفريقي إلى إنشاء منطقة لحظر الطيران وفرض حصار على الموانئ الصومالية لمنع دخول المرتزقة الأجانب والأسلحة إلى البلد، فضلا عن النظر في إمكانية اتخاذ التدابير المناسبة فيما يتعلق بإريتريا، لمعالجة دعم ذلك البلد للمتمردين، مما سيسهم في استمرار انعدام الاستقرار في الصومال.

وقد ازدادت أعمال القرصنة خلال عام ٢٠٠٩، بما في ذلك نجاح ما مجموعه ٢٩ من عمليات اختطاف السفن خلال شهر حزيران/يونيه. وترحب المكسيك بقرار مجلس الاتحاد الأوروبي لتوسيع نطاق ولاية عملية أطلنطا. ونرحب بقرار منظمة حلف شمال الأطلسي لتوسيع نطاق عملياتها في المنطقة. كما ندعم اقتراحات الأمين العام لإنشاء فريق عامل إضافي ضمن فريق الاتصال للنظر في السبل الكفيلة بمكافحة أعمال القرصنة برا، وتعزيز تنسيق الجهود بين الدول وحكومة الصومال، وتعزيز قدرات خفر السواحل في الصومال ونظامه القضائي بغية محاكمة القراصنة المتهمين.

وأخيرا، إن المكسيك بصفتها رئيس لجنة جزاءات الصومال تحث بلدان المنطقة والمجتمع الدولي برمته على التعاون مع جهود اللجنة فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة والدعم السياسي واللوجيستي والمالي الذي تحظى به الجماعات المسلحة في الصومال. وفي ذلك السياق، نطالب بتقديم دعم ثابت لفريق الرصد التابع للجنة والتعاون معه على نحو تام بغية تمكينه من الاضطلاع بمهامه المسندة إليه. ونثق بأن اتخاذ اللجنة الإجراء اللازم في الوقت المناسب بغية تنفيذ القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨) سيصبح عنصرا أساسيا من عناصر نهج إقليمي منسق لتحقيق الاستقرار الذي تشتد حاجة البلد إليه.

السيد قرمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما نود أن نشكر وزير خارجية الصومال، محمد عمر، ومفوض الاتحاد الأفريقي لعمامرة على بيانيهما. كما نرحب بتقرير الأمين العام (S/2009/373).

تدل جلسة اليوم بشأن الصومال، الثانية من نوعها في شهر تموز/يوليه، على الأهمية التي يوليها المجلس للتطورات في الصومال بوجه خاص، وللسلام والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي عموما. ويجتاز الصومال مرحلة حرجة للغاية. والتطورات في الميدان لم تصل بعد إلى مرحلة لا يمكن تداركها، من حيث بسط الحكومة الاتحادية الانتقالية لسلطتها في العاصمة وما حولها.

ونرحب بسياسة الباب المفتوح التي تتبعها الحكومة الاتحادية الانتقالية إزاء جماعات المعارضة. ويجب أن نشدد في ندائنا إلى جميع الجماعات في الصومال وما حولها على عدم وجود أي حل عسكري لقضية الصومال وأن عملية جيبوتي للسلام هي السبيل الوحيد صوب بناء مستقبل يعمه السلام. وتدعم تركيا دعما كاملا الحكومة الاتحادية الانتقالية بوصفها السلطة الشرعية الوحيدة في الصومال. وقد أكدنا ذلك الدعم مجددا للرئيس الشيخ شريف الشيخ أحمد خلال زيارته إلى تركيا في نيسان/أبريل الماضي.

ونشيد بالدور الحاسم الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ونعرب عن امتناننا لحكومتي أوغندا وبوروندي على مساهمتيهما القيمتين في البعثة. ونشجع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأفريقي على أن تحذو حذوهما. ومما لاشك فيه أنه ينبغي تعزيز القدرات التقنية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى يتسنى لها تنفيذ ولايتها على نحو فعال. ولتحقيق ذلك الهدف، سيكون من الحيوي تسريع وتيرة نشر برنامج الدعم اللوجيستي للأمم المتحدة.

ومن الهام على نحو مماثل التعجيل بتحويل الأموال التي تم الإعلان عن التبرع بها في مؤتمر بروكسل للمانحين في نيسان/أبريل. وأود أن أقول إن تركيا حولت فعلا نصف المبلغ الذي أعلنت عن تبرعها به لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما قمنا بتوفير الجزء الآخر من تبرعنا المعلن، الخاص بإعادة هيكلة مؤسسات الأمن الانتقالية في الصومال. ومثلما أشرنا إلى ذلك في العديد من المناسبات، فإن تركيا على استعداد لتدريب حفظة السلام التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأفراد الشرطة الصومالية في تركيا، بالتعاون مع الأمم المتحدة.

ونرحب بالاجتماع الذي عقدته اللجنة الأمنية المشتركة للصومال في مقديشو مؤخرا. ومثلما قال الممثل الخاص ولد عبد الله، يشكل تنشيط اللجنة خطوة هامة صوب إصلاح الأمن وتحسينه في الصومال.

ونتابع عن كثب عمل الأمانة العامة بشأن الخطة المتعلقة بإنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في المستقبل ستكون لاحقة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، رهنا بصدور قرار إضافي لمجلس الأمن. وفي ذلك السياق، نتطلع إلى تقرير الأمين العام الذي سيصدر في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩. نأمل أن تتم زيارة فريق إدارة عمليات حفظ السلام إلى مقديشو قبل ذلك التقرير كما هو مقرر.

وتركيا تدعم تماما النهج الثلاثي المسارات للأمين العام على النحو المعتمد في القرار ١٨٧٢ (٢٠٠٩).

ونحن نشعر بالقلق حيال تدهور الوضع الإنساني في الصومال نتيجة للقتال المكثف. ومن المزعج أن نعلم من تقرير الأمين العام أن بعض الحالات ترقى إلى جرائم حرب بموجب القانوني الإنساني الدولي. هنا، تبرز أهمية التنفيذ الفعال للجزاءات المفروضة على الصومال وأهمية منع دخول المقاتلين الأجانب إلى أراضيه.

وفي ما يتعلق بالجهود الدولية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وفي خليج عدن، يسرني أن أعلن أن مساهمة تركيا في تلك الجهود مستمرة وأنها بصدد تقديم فرقاطتين. وعلاوة على ذلك، نشارك بنشاط في عمل فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال ونتعاون عن قرب مع بلدان المنطقة في ذلك السياق.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، لعرضه أحدث تقرير للأمين العام عن الصومال (s/2009/373)، الذي نرحب به. أود أيضا أن أرحب بمفوض السلم والأمن للاتحاد الأفريقي لعمامرة ووزير خارجية الصومال السيد عمر، وأن أشكرهما على عرضيهما اليوم. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره التام للممثل الخاص للأمين العام في الصومال على جهوده الدؤوبة ومساهمته القيمة في تعزيز الحوار والمصالحة في الصومال.

وحيث أنه أتيحت لنا الفرصة لمناقشة الحالة في الصومال في ٩ تموز/يوليه (انظر S/PV.6158)، يود وفدي الإعراب عن نقطتين وجيزتين.

أولا، نلاحظ ونعرب عن القلق حيال الوضع الأمني الصعب على الأرض حاليا. وفي ذلك السياق، نؤكد من

جديد دعمنا الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية والرئيس شيخ شريف شيخ أحمد. ونشيد بتصميمهما وعملهما باتجاه عملية سياسية أكثر شمولا ومصالحة وطنية حقيقية، ونرحب بالتطورات السياسية الإيجابية الأخيرة في ذلك الصدد، التي أشير إليها بالفعل اليوم.

ونضم صوتنا إلى النداءات الموجهة إلى جميع أصحاب المصلحة الصوماليين بأن يختاروا طريق الحوار وأن ينضموا إلى عملية سلام جيبوتي، التي ما برحت أفضل خيار للسلام الدائم في الصومال.

ثانيا، ندين بقوة كل المحاولات الرامية إلى وقف مد الزخم السياسي الراهن وزعزعة استقرار المؤسسات الاتحادية الانتقالية وتقويض عملية سلام جيبوتي. ونطالب بالوقف الفوري للأعمال القتالية ونأسف للخسائر التي ألحقتها هجمات المتمردين في صفوف السكان المدنيين وللحالة الإنسانية المأسوية بالفعل في البلد. ويقلقنا بشكل خاص، التجنيد المكثف للأطفال وتدريبهم، كما أشار تقرير الأمين العام. ونردد دعوة الأمين العام إلى الوقف الفوري لهذه الممارسات، ونحث أيضا كل الأطراف المنخرطة في الصراع على التقيد بالقانون الإنساني الدولي واحترام حقوق الإنسان.

وتشعر كرواتيا كذلك بالقلق البالغ إزاء الأنباء الواردة عن تدخلات أجنبية في ما يتعلق بهجمات المتمردين في الصومال، فضلا عن ما تنطوي عليه هذه الأعمال من احتمالات زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها. لذلك، شعرنا بالارتياح لبيان وزير الخارجية عمر اليوم، بأنه بدون التدخلات الأجنبية ستكون الحكومة الاتحادية الانتقالية قادرة على كفالة السلام والأمن في كل أراضي الصومال.

وكما قلنا من قبل، نحن مستعدون للعمل في لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) على أساس التقارير التي قدمها فريق الرصد، الذي نقدر عمله أيما تقدير وندعمه بقوة.

ثالثا، بينما نقدر الجهود الدؤوبة التي تقوم بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان المساهمة بقوات فيها، ندعو إلى تعزيز قدراتها من خلال الوفاء بتعهدات المساهمة بقوات والمساعدات الثنائية، ومن خلال الصندوق الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي. ونعرب عن تقديرنا أيضا لكل الجهود والمبادرات التي تستهدف تحسين قدرة القطاع الأمني في الصومال، وبصفة خاصة كقوة أمن وقوات شرطة مسؤولة ومقتدرة، فذلك يمثل عصب تحقيق الاستقرار في البلد.

وأخيرا، ندعم بقوة العمل الذي قامت به حتى الآن كل الأطراف الفاعلة للتصدي لقضية القرصنة قبالة ساحل الصومال. ويسر كرواتيا أنها تستطيع المساهمة بنشاط في جهود مكافحة القرصنة في العملية البحرية للاتحاد الأوروبي، العملية أتالانتا.

السيد ليو تسن من (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر السيد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، على إحاطته الإعلامية. ونقدر أيما تقدير الجهود الدؤوبة للسيد ولد عبد الله على مر السنين في لفت انتباه المجتمع الدولي إلى الحاجة إلى حسم مسألة الصومال. ونرحب ببيان مفوض الاتحاد الأفريقي لعمامرة. ونرحب أيضا بوجود وزير خارجية الصومال بيننا ونشكره على بيانه.

إننا نشعر ببالغ القلق إزاء الوضع الخطير الحالي في الصومال. ولحل مسألة الصومال، لا بد من استقرار الوضع الأمني في البلد بسرعة. وتحقيقا لتلك الغاية، من الأهمية الحاسمة كفالة أن تكون قوات الأمن الصومالية قوية بدرجة كافية. ونرحب باجتماع مقديشو الأخير للجنة الأمن المشتركة. وندعم زيادة تعزيز قوات الأمن الصومالية وتهيب

بأعضاء المجتمع الدولي القادرين على تقديم الدعم للصومال أن يفعلوا ذلك في إطار الإجراءات ذات الصلة في ما يتعلق بالاستثناء من الجزاءات.

إن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تضطلع بدور بالغ الأهمية في عملية السلام الصومالية. وقد تعهدت بعض البلدان الأفريقية بتقديم تعزيزات للبعثة، ونرحب بهذه التعهدات ونتطلع إلى النشر الفوري والكامل للبعثة. ويجب أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته في أسرع وقت ممكن، بل وأن يقدم دعما أكبر للبعثة. ونحن ندعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى مواصلة نشر حزمة تدابير دعم البعثة ونطلب من الأمانة العامة استكمال خطة الطواريء لنشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

كما أننا ندعم استمرار محادثات المصالحة الوطنية في ما بين كل الأطراف الصومالية، التي تستهدف توطيد عملية سلام جيبوتي.

وندين الهجمات الأخيرة ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية والمدنيين ووكالات المساعدة الإنسانية ونحث كل الأطراف الصومالية على أن تنبذ استخدام القوة فورا وتحل كل المشاكل بالوسائل السياسية.

لقد باتت مسألة الصومال تمثل تحديا جما للسلم والأمن في منطقة القرن الأفريقي بأكملها. ونحن نناشد بلدان المنطقة ممارسة كل نفوذ لديها تشجيعا للمحادثات السلمية وكفالة إحراز تقدم مبكر كبير في عملية السلام الوطنية الصومالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أوغندا.

أشكر السيد أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، والسيد رمضان لعمامرة، مفوض السلام والأمن للاتحاد الأفريقي، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأرحب أيضا بمشاركة وزير خارجية الصومال، السيد عمر، في هذه الجلسة.

تشيد أوغندا بالجهود التي بذلتها حكومة الصومال لدفع العملية السياسية في ذلك البلد قدما. وندين هجمات الجماعات المتمردة والعناصر الأجنبية على الحكومة والسكان المدنيين وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بهدف محاولة تقويض العملية السياسية وجهود المصالحة. وأي محاولة للإطاحة بالحكومة الاتحادية الانتقالية غير مقبولة تماما، وسيكون لها أثر خطير على السلام والاستقرار في الصومال والمنطقة وما وراءها. لذلك، ندعو كل الجماعات المسلحة وكل عناصر المعارضة إلى قبول اتفاق جيبوتي باعتباره أفضل طريق لدفع العملية السياسية قدما. ونناشد أيضا أولئك الذين يدعمون المتمردين ويغذون عدم الاستقرار في الصومال، داخل وخارج المنطقة، الكف عن ذلك.

ونرحب ببدء عمل لجنة الأمن المشتركة في ٢٥ تموز/يوليه، وهي إحدى المؤسسات المنصوص عليها في اتفاق جيبوتي للسلام. وذلك أمر مهم لأن اللجنة الأمنية المشتركة، ما أن تم تفعيلها، ستقوم بتنسيق جهود دعم مؤسسات القطاع الأمني الانتقالية الصومالية وكذلك تيسير صرف التعهدات المعلنة في هذا الصدد أثناء مؤتمر بروكسل.

ونرحب بالدعم المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وندعو الأمم المتحدة والشركاء الآخرين إلى مواصلة دعمهم لضمان تمكن البعثة من تنفيذ ولايتها على نحو فعال. ونرحب أيضا بالتعهدات الإضافية بتقديم قوات للبعثة، والتي ستزيد من تعزيز قدرتها على تنفيذ ولايتها. وفضلا عن ذلك، فإن بدء البعثة في نشر عنصرها الشرطي بعد وصول مفوضها للشرطة إلى مقديشو في ١٨ حزيران/يونيه من هذا العام قد شجعنا.

ومن أجل البناء على الإنجازات التي تحققت حتى الآن، فإن من المهم للغاية أن تنتقل بقية الكيانات التي تدعم

بعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك العنصر المدني ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وغيره من الوكالات، إلى الصومال في هذه المرحلة. ولن يساعد ذلك على تعزيز الحكومة فحسب، ولكنه سيبعث أيضا بإشارة واضحة للجميع مفادها أن المجتمع الدولي يدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية وشعب الصومال دعما تاما.

يذكر الأعضاء أن مجلس الأمن اعتمد، في جلسته المعقودة في ٩ تموز/يوليه من هذا العام، بيانا رئاسيا (S/PRST/2009/19) أحاط فيه علما بقرار مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في سرت الذي يحث المجلس على فرض عقوبات على من يقدمون الدعم للجماعات الضالعة في تقويض السلام والمصالحة في الصومال والاستقرار الإقليمي. وبالتالي، أعرب المجلس عن استعداده للنظر على وجه السرعة في الإجراءات التي يتعين اتخاذها ضد أي طرف يقوض عملية سلام جيبوتي. وستؤيد أوغندا إجراءات المجلس بهذا الخصوص.

وختاما، نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد أحمد ولد عبد الله، وموظفيه على العمل الطيب الذي يقومون به دعما لشعب الصومال ليتسنى له العيش في سلام وأمن وإعادة بناء بلده.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.